اقتصاديات اللحوم فى الجمهورية العربية المتحدة

للدكتور محمد يوسف السركى والدكتور عزيز صالح

الطاقة الانتاجية اللحمية فى الجمهورية العربية المتحدة

تحتل الثروة الحيوانية مركزاً هاما فى الاقتصاد الزراعى للجمهورية العربية المتحدة ، فالانتجة الحيوانية تمثل مايقرب من ربع القيمة النقدية للانتجة الزراعية كلها . فكانت قيمة الإنتاج الحيوانى فى عام ١٩٥٢ نحو ٦٦ مليون جنيه ، وزادت على مر السنوات حتى بلغت ١٦٨ مليون جنيه عام ١٩٦٤ حيث كانت قيمة الإنتاج الحيوانى تمثل ٢٣،٣ ٪ من جملة القيمة النقدية للإنتاج الزراعى .

والجدول (١) يبين تطور القيمة للإنتاج الحيوانى مقارنا بالإنتاج الزراعى فى الفترة ما بين عام ١٩٥٢ — ١٩٦٤ .

وتتمثل الثروة الحيوانية فى الجمهورية العربية المتحدة فى فصائل الحيوان من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والخيول والجمال وأخيراً الحيوانات الداجنة . وتعتمد البلاد فى إنتاجها من اللحوم بصفة أساسية على فصيلتى الأبقار والجاموس، كما تعتمد بصفة جزئية على الأغنام والماعز والجمال والخنازير . فالمجموعة الأولى تزود البلاد بنحو ٧٠ ٪ من اللحوم المحلية ، بينما تزودها المجموعة الثانية بنحو ٣٠ ٪ فقط .

ويتضح أيضا من الجدول أن القيمة النقدية للدواشى والحيوانات المذبوحة قد تضاعفت ثلاث مرات تقريبا خلال الاثنى عشرة سنة الأخيرة حيث كانت قيمتها ٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ ثم زادت هذه القيمة إلى ٨٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ .

● الدكتور محمد يوسف السركى : مدير قسم التحليل الاقتصادى بوزارة الزراعة .
● الدكتور عزيز صالح : مدير قسم التسويق الخارجى ، بوزارة الزراعة ، والاستاذ بكلية الزراعة ، جامعة الخرطوم .

ويلاحظ أن هذه الزيادة فى القيمة النقدية للمواشى والحيوانات المذبوحة كانت نتيجة لعاملى ارتفاع أسعار المواشى واللحوم خلال الفترة المذكورة ، وكذلك عامل آخر هو زيادة أعداد الحيوانات فى الجمهورية العربية المتحدة خلال نفس الفترة .

الاستهلاك اللحمى المحلى الحالى

الزيادة فى القيمة النقدية للمواشى والحيوانات المذبوحة كرقم مطلق لا تعبر عن مدلول الا كتفاء ، إلا أنه إذا أردنا أن نتبين أهمية هذه الزيادة فلابد وأن ندخل فى اعتبارنا عنصر الزيادة السكانية التى طرأت على البلاد خلال نفس الفترة ، ونتبين ما إذا كانت الزيادة التى طرأت على الثروة الحيوانية متكافئة مع الزيادة التى طرأت على السكان .

وتدل الإحصائيات على أن عدد سكان الجمهورية قد بلغ ٢١,٤ مليون نسمه فى عام ١٩٥٢ وأن العدد قد زاد إلى ما يقرب من ٢٨,٧ مليون نسمة فى عام ١٩٦٤ بزيادة سنوية قدرها حوالى ٢,٤٪ فى حين أن الإحصائيات تدل على أن الزيادة فى عدد الحيوانات وكذلك فى عدد المذبوحات لم تكن متكافئة مع الزيادة فى عدد السكان . حيث بلغ وزن المذبوحات واللحوم المثلجة فى عام ١٩٥٢ حوالى ١٦١,٥ ألف طن ، فى حين أنه بلغ فى عام ١٩٦٣ ما يقرب من ١٩٥,٧ ألف طن بزيادة مقدارها ٢١,٧٪ .

فإذا قوبلت نسبة الزيادة فى الثروة الحيوانية بالزيادة فى عدد السكان لوجدنا أن الزيادة فى الثروة الحيوانية بعيدة كل البعد عن أن تتمشى مع الزيادة السكانية .

ويوضح الجدول (٢) إجمالى استهلاك اللحوم بما فيها إجمالى المذبوحات داخل وخارج السلخانات ، وكذلك الاستهلاك المحلى من اللحوم المثلجة المستوردة ، ويبين كذلك عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد بالكيلوجرام من اللحوم . حيث يتضح من الجدول أن متوسط الاستهلاك الفردى من اللحوم بلغ حوالى ٧,٥١٩ كجم فى عام ١٩٥٢ وكان نتيجة للزيادة المطردة فى أعداد السكان مع الزيادة البسيطة فى إجمالى المذبوحات أن هبط متوسط نصيب الفرد من اللحوم إلى ٦,٩٨١ كجم فى عام ١٩٦٣ .

جدول (١) : القيمة النقدية للإنتاج الحيوانى مقارناً بالإنتاج الزراعى
فى الفترة بين ١٩٥٢ — ١٩٦٤

السنة	الانتاج الزراعى	الإنتاج الحيوانى	الإنتاج الزراعى بالنسبة للانتاج الحيوانى ٪	المواشى والحيوانات المذبوحة
١٩٥٢	٣٨٧	٦٦	١٧٫٠٥	٣٠
١٩٥٣	٣٨٢	٧٠	١٨٫٣٢	٣١
١٩٥٤	٤٢٠	٨٠	١٩٫٠٤	٣٧
١٩٥٥	٤٢٨	٩٣	٢١٫٧٢	٤٥
١٩٥٦	٤٨٩	٩٣	١٩٫٠١	٤٤
١٩٥٧	٥٠٦	٩٤	١٨٫٥٧	٤٣
١٩٥٨	٤٩٧	٩٧	١٩٫٥١	٤٦
١٩٥٩	٥٧٥	٩٧	١٨٫٤٧	٤٦
١٩٦٠	٥٥٩	١٠٥	١٨٫٧٨	٥٠
١٩٦١	٥٠٢	١١٠	٢١٫٩١	٥٣
١٩٦٢	٥٩٣	١١٦	١٩٫٥٦	٥٦
١٩٦٣	٦٢٨	١٣١	٢٠٫٨٥	٦١
١٩٦٤	٧٢١	١٦٨	٢٣٫٣٠	٨٤

المصدر : نشرة الاقتصاد الزراعى ١٩٦٦ شهر يوليو صفحة ٥٥

جدول (٢) : متوسط الاستهلاك الفردى من اللحوم فى الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٢ — ١٩٦٣)

السنة	إجمالى المذبوحات داخل السلخانات (بالطن)	مذبوحات خارج السلخانات (بالطن)	استهلاك اللحوم المثلجة (بالطن)	الجملة (بالطن)	عدد السكان (بألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (كجم)
١٩٥٢	١٠٠٩٠١	٦٠٥٤٢	١٦	١٦١٤٥٩	٢١٤٨٣	٧,٥١٩
١٩٥٣	١٠٦٥٥٤	٦٣٩٣٣	١٢	١٧٠٤٩٩	٢٢٠٠٣	٧,٧٤٩
١٩٥٤	٩١٦٨٨	٥٥٠١٣	٢١	١٤٦٧٢٢	٢٢٥٥٧	٦,٥٠٥
١٩٥٥	٩٣٢٧٥	٥٥٩٦٥	٣١٥٧	١٥٢٣٩٧	٢٣٠٦٣	٦,٦٠٨
١٩٥٦	٩٧٢٨٧	٥٨٣٧٢	٢٣٠٦	١٥٧٩٦٥	٢٣٦٤٣	٦,٦٨١
١٩٥٧	١٠٢٦٠٤	٦١٥٦٢	٦٣١٢	١٧٠٤٧٨	٢٤١٧٩	٧,٠٥١
١٩٥٨	٩٥٢٧٥	٥٧١٦٥	١٠٤٧٦	١٦٢٩١٦	٢٤٧٥٣	٦,٥٨٢
١٩٥٩	٩٨١٨٤	٥٨٩١٠	٣٣٩٥	١٦٠٤٨٩	٢٥٣٢٧	٦,٣٣٧
١٩٦٠	٣٥٣٧	٦٢١٢٢	٥٨٧٥	١٧١٥٣٥	٢٥٩٨٤	٦,٦٠٢
١٩٦١	١٠٩٨٧٧	٦٥٩٢٦	١٠٥٢٥	١٨٦٣٢٩	٢٦٧١٦	٦,٩٧٤
١٩٦٢	١١٦٥٩٧	٦٩٩٥٨	٤٨٠٤	١٩١٣٥٩	٢٧٣٧٣	٦,٩٩١
١٩٦٣	١١٩٧٥٥	٧١٨٥٣	٤٠٧٦	١٩٥٦٨٥	٢٨٠٣٠	٦,٩٨١

المصدر : من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦١ — نشرة معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ٣٤٢ (جدول ١٤) .
من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٣ — نشرة تجارة الجمهورية العربية المتحدة — مصلحة التعبئة والإحصاء .

وعلى أساس معلومات الاستهلاك السابقة بالإضافة إلى التغيرات المنتظرة فى الدخل الفردى ، وكذلك الزيادة المنتظرة فى أعداد السكان فى الأعوام القادمة قدرت هيئة الأغذية والزراعة متوسط الطلب الفردى من اللحوم فى عام ١٩٧٥ بما يقرب من ٩٫٦ كجم ، بينما ستبلغ الكمية المعروضة والمخصصة للفرد الواحد نحو ٨٫٢ كجم من اللحوم ، أى بنسبة ٨٥٪ من القيمة المقدرة للطلب الفردى .

من هذا يتضح النقص فى الكميات المطلوب توفيرها من الكميات الممكن إنتاجها بنحو ١٥٪ .

الوسائل المقترحة لمواجهة العجز المنتظر فى الانتاج المحلى

مما سبق يتضح أن هناك قصوراً واضحا فى إنتاج اللحوم بالنسبة لزيادة أعداد السكان خلال الفترة السابقة ما بين ١٩٥٢ — ١٩٦٤ وكذلك بالإضافة إلى العجز المنتظر فى الإنتاج لمواجهة الطلب المحلى فى المستقبل خلال السنوات القادمة ، ولذلك نقترح الوسيلتين الآتيتين لمواجهة هذا العجز ويتلخصان فى :

(أولا) تشجيع زيادة الإنتاج المحلى .

(ثانيا) الاستيراد من الخارج .

وسوف نناقش كلا من هاتين الوسيلتين بشىء من الإيضاح فى الآتى :

أولا — تشجيع زيادة الإنتاج المحلى :

إن الاهتمام بالثروة الحيوانية فى سنوات ما قبل ١٩٥٢ كان موجها إلى تنظيم الاستهلاك ، بينما لم تحظ زيادة الإنتاج بأية عنايه تذكر ، فلما أخذت الحكومة بمبدأ التخطيط رسمت سياسة سليمة شملت تنظيم الاستهلاك وزيادة الإنتاج وفق الخطة الخمسية الأولى والثانية .

وكان من أهم نتائج هذا الاهتمام إنشاء المؤسسة العامة للحوم ، وقد انضم إليها قطاع الإنتاج الحيوانى الذى كان تابعا لوزارة الإصلاح الزراعى فى مديرية

التحرير ، وكذلك مشروع ناصر لتربية الماشية ، هذا بالإضافة إلى مشروعات المؤسسة العامة لتعمير الصحارى بالوادى الجديد .

و فى مجال توفير اللحوم بطريقة سريعة تلبية للطلب المتزايد عليها نتيجة لزيادة القوة الشرائية وزيادة أعداد السكان فقد رئى تنفيذ مشروع تربية العجول البتلو حيث إن إنتاج البلاد من ذكور عجول الجاموس الصغيرة يبلغ حوالى ٢٦٠ ألف عجل سنويا تذبح جميعها ، وهى فى وزن من ٥٠ — ٦٠ كجم ، بينما يمكن الوصول بها بعد التسمين وفى عمر حوالى شهر إلى ٤٠٠ كجم ، أى أن عملية تسمين العجول البتلو تزيد كمية اللحوم الناتجه منها إلى حوالى ثمانية أضعاف مما لو ذبحت صغيرة السن ، بمعنى أنه لو سمن عجل بتلو واحد أدى إلى زيادة لحمية قدرها ٣٥٠ كجم خلال ١٨ شهراً ، وعلى ذلك لو سمنت جميع العجول البتلو البالغ عددها ٢٦٠ ألف عجل سنويا لأمكن مقدار الزيادة المتوقعة من اللحوم حوالى ٦٣ ألف طن لحم سنويا .

وهذا يقودنا إلى تشجيع زيادة الإنتاج المحلى أيضا عن طريق تسمين العجول البقرى الصغيرة والمتوسطة السن التى يتراوح عمرها ما بين ١٨ — ٢٤ شهراً لفترات تسمين تتراوح بين ٦ شهور و ١٢ شهراً .

ويلاحظ أن المقصود بالتسمين هنا هو التسمين على العليقة الخضراء (تسمين شتوى) أو التسمين على العليقة الجافة (تسمين صيفى) ، فالتسمين الشتوى هو تغذية العجول على البرسيم المستديم ، ومن المعروف أنه فى العادة يحسب حوالى ٥ عجول لكل فدان برسيم مستديم ، ويختلف ذلك العدد حسب خصوبة التربة وعمر العجول .

بينما التسمين الصيفى يكون قوامه التغذية على الأتبان والعلائق الجافة المركزة . ومن التجارب العديدة التى أجريت فى ذلك الشأن يتضح أن التسمين الشتوى أربح من التسمين الصيفى ، ولا يلجأ إلى التسمين الصيفى إلا إذا كان سعر اللحوم مجزيا وأمكن الحصول على علف بأسعار رخيصة .

وعلى ذلك يجب تشجيع التسمين الشتوى ، وذلك بالتوسع فى زراعة البرسيم وخصوصاً فى الأراضى المستصلحة حديثاً ذات القيمة الإيجارية المنخفضة وهذا يخفض بالتالى تكاليف التسمين . هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن التوسع فى التسمين الصيفى ، وذلك للارتفاع النسبى فى سعر الأتبان فى السنوات الأخيرة ، هذا بجانب صغر كميات الأعلاف المركزة الجافة ، بالإضافة إلى أن أسعار مواد

العلف المحلية (كسب — ردة — رجيع الكون ... الخ) فى الأسواق الخارجية تعتبر أعلى بكثير من قيمتها فى السوق الداخلى وهذا مما يشجع تصديرها بأسعار عالية واستيراد لحوم بأثمانها من الخارج، خصوصاً وأن معدل التحويل للأعلاف فى الماشية المحلية منخفض نسبياً بالنسبة للمواشى الأجنبية مما يزيد تكاليف التسمين الصيفى محلياً .

ثانياً : الاستيراد من الخارج :

نستعرض وسيلتين فى موضوع الاستيراد من الخارج هما :

(١) استيراد مواش من الخارج مباشرة : بدراسة أسعار اللحوم المستوردة والمحلية نجد أن أسعار اللحوم المستوردة أرخص من أسعار اللحوم المحلية ، فسعر الطن من البقرى الممتاز ٣٨٠ جنيها ، والبقرى المشفى العادى ٣٤٥ جنيها ، والبقرى بالعظم ٢٧٥ جنيها ، والصومالى الضانى الصغير ٣٣٥ جنيها ، والصومالى الضانى الكبير ٢٩٠ جنيها ، والصومالى الحى ١٩٥ جنيها .

ولكى يجب أن نوضح أن هذه الأسعار لا تمثل السعر الحقيقى فى السوق ، إذ أن سعر كيلو اللحم البقرى المحلى الممتاز يصل إلى أكثر من ٥٠ قرشا للكيلو ، أى ما يعادل ٥٠٠ جنيه للطن، وهذا يمثل التباين الكبير فى أسعار اللحوم المستوردة والمحلية ، ولو أن أسعار اللحوم المستوردة ترتفع من سنة إلى أخرى ، والدلالة على ذلك نجد أن سعر الطن من اللحم المستورد فى عام ١٩٥٢ كان ٧٧ جنيها للطن وصل إلى ١٠٢ جنيها للطن فى عام ١٩٥٨ ، وإلى ١١٦ جنيها فى عام ١٩٦١ .

بعد استعراض تباين أسعار اللحوم المستوردة والمحلية نجد أن الاستيراد — على الرغم مما له من الآثار الضارة على الاقتصاد القومى فى أنه يقلل حجم الاستثمارات فى القطاع الإنتاجى — يعتبر وسيلة من الوسائل التى لابد أن نسلكها لحل أزمة اللحوم ، وخاصة أن المشجع على ذلك هو انخفاض أسعار اللحوم المستوردة عن المنتجة محليا بسبب ارتفاع التكاليف الإنتاجية المحلية، وخاصة التكاليف الغذائية ، حيث تصل إلى ٦٠ — ٧٠٪ من التكاليف الكلية .

(٢) استيراد مواش حية من الخارج وتسمينها محلياً : نظمت خطة التنمية الزراعية فى مجال التوسع الأفقى مشروعات لتوسيع الرقعة الزراعية داخل الوادى وخارجه، وبالرجوع إلى إحصائية مساحات الأعلاف الخضراء بأراضى الاستزراع وجد أنها بلغت فى نهاية السنة الرابعة من الخطة الأولى حوالى ٥٠ ألف فدان يلزم لها ٥٠ ألف رأس من عجول التسمين لتربيتها عليها والاستفادة الكاملة من محصولها ، وهذا العدد لا يمكن توفيره من الأسواق المحلية .

ولتوفير الأعداد اللازمة للاستفادة الكاملة بهذه المساحات يمكن اللجوء إلى أمرين :

(ا) استيراد عجول بقرية حية من الخارج .
(ب) تربية عجول الجاموس الرضيع (البتلو) .

ونظراً لأن السوق المحلية قاصرة على الوفاء بالالتزامات الاستهلاكية للسكان ، فقد لجأت المؤسسة العامة للحوم إلى استيراد عجول حية للتسمين من الخارج تعويضا لهذا النقص من ناحية، ولاستهلاك فائض من البرسيم بالأراضى حديثة الاستصلاح من ناحية أخرى .

ولما كان مشروع تربية العجول البتلو فى أوله ولا يمكن الاعتماد عليه كلية ، فلابد من الاعتماد فى الوقت الحالى على استيراد عجول بقرية من الخارج لحين الاعتماد الكلى على مشروع البتلو .

وعلى ضوء ماتقدم وضعت المؤسسة العامة للحوم خطتها فى الاستيراد للعجول البقرية الحية من الخارج ، بحيث تتدرج فى سنوات الخطة بالنقصان وبحيث يحل محل النقص فى الأعداد المستوردة الأعداد التى سيوفرها التعاقد على عجول البتلو .

ويبين جدول (٣) كميات اللحوم التى كان مقدراً إنتاجها خلال سنوات الخطة الثانية نتيجة تربية الأعداد المقرر استيرادها .

جدول(٣): كميات اللحوم المقدر إنتاجها خلال سنوات الخطة الثانية

السنة	الأعداد المقرر تسمينها	كميات اللحوم المقترحة
	ألف رأس	طن
٦٤—١٩٦٥	٢٠	٥٥٠٠
٦٥—١٩٦٦	٢٠	٥٥٠٠
٦٦—١٩٦٧	١٨	٤٩٥٠
٦٧—١٩٦٨	١٦	٤٩٠٠
٦٨—١٩٦٩	١٤	٤٨٥٠
٦٩—١٩٧٠	١٢	٣٣٠٠

وقد وضع المشروع على أساس التالى :

(١) أن يتم استيراد العجول بمتوسط وزن قدره من ٢٠٠ — ٢٥٠ كجم حى قائم للرأس . (٢) فترة التسمين من ٦ إلى ٨ أشهر . (٣) حدية التسمين ٥٠٠ كجم حى قائم الرأس . (٤) معدل النمو اليومى ١٫٢ كجم يوميا . (٥) متوسط نسبة التصافى ٥٥٪ .

توصيات ومقترحات لتحقيق الأمن الغذائى اللحمى فى المستقبل

باستعراض وسائل تغطية العجز اللحمى الظاهر خلال السنوات الأخيرة ، وكذلك نقص الكميات المنتظر إنتاجها فى المستقبل يمكن تلخيص الاقتراحات لسد هذا العجز فى الآتى :

(أولا) تشجيع تربية العجول البتلو لغاية سن ١٨ شهرا .

(ثانياً) استيراد لحوم من الخارج .

(ثالثاً) تسمين مواش محلية وعجول بقرى مستوردة على أساس أن تكون الأفضلية للتسمين الشتوى عن الصيفى نظراً لرخص تكاليف الإنتاج فى الأول عنه فى الثانى وذلك نظراً لوجود مساحات برسيم بكميات وافرة فى أراضى الاستزراع الحديثة .

(رابعاً) تشجيع إنتاج اللحوم البديلة كإنتاج لحوم الدواجن .

* * *